الأمم المتحدة
A/HRC/58/66
الجمعية العامة
Distr.: General
19 March 2025
Arabic
Original: English

**مجلس حقوق الإنسان**
**الدورة الثامنة والخمسون**
24 شباط/فبراير – 4 نيسان/أبريل 2025
البند 4 من جدول الأعمال
**حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها**

# تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية* **

موجز

في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، أطاح بالرئيس بشار الأسد وحكومته من السلطة في الجمهورية العربية السورية تحالفٌ من الجماعات المسلحة بقيادة هيئة تحرير الشام في ختام هجوم عسكري بدأ في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وخلال الهجوم، أُطلق سراح آلاف المعتقلين في مناطق كانت تسيطر عليها الحكومة سابقاً، بعضهم بقي رهن الاحتجاز عقوداً من الزمن.

ونصّب زعيم هيئة تحرير الشام، أحمد الشرع، سلطات تصريف أعمال، لفترة انتقالية حتى آذار/مارس 2025، ووعد بإجراء حوار وطني يفضي إلى تشكيل حكومة تمثل جميع المكونات، على أن يعقب ذلك إصلاح دستوري وانتخابات. وفي 29 كانون الثاني/يناير 2025، أعلنت قيادة العمليات العسكرية إلغاء دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012، وحل البرلمان السابق وحزب البعث، وحل القوات العسكرية والأمنية التابعة للحكومة السابقة. وعُين السيد الشرع رئيساً مؤقتاً للفترة الانتقالية.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2024 وكانون الثاني/يناير 2025، سُمح للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية بدخول الجمهورية العربية السورية للمرة الأولى منذ بدء عملها في أيلول/سبتمبر 2011. وتواصلت اللجنة مع السلطات الجديدة ومع المجتمع المدني وأجرت زيارات ميدانية إلى عدة سجون ومراكز احتجاز بعد إفراغها وإلى مواقع مقابر جماعية.

ويركز هذا التقرير على تقديم معلومات محدّثة إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن التطورات المتعلقة باحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني منذ سقوط الحكومة السابقة. وهو يتضمن مناقشة لبعض التحديات الرئيسية التي قد تواجهها الجمهورية العربية السورية والإجراءات التي قد يلزم اتخاذها لتلبية احتياجات الشعب السوري في مجال العدالة واستعادة الاستقرار في البلد. وستغطي وثيقة مقبلة الفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024 لضمان الحفاظ على تسجيل الانتهاكات المرتكبة خلال تلك الفترة.

* قُدِّم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد انقضاء الأجل المحدَّد بسبب إجراء مشاورات مع الدولة العضو.

** أُدرج مرفقات هذه الوثيقة كما وردت وباللغة التي قُدمت بها فقط.


الرجاء إعادة الاستعمال

## أولاً- مقدمة

1- يركز هذا التقرير الصادر عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية على التطورات التي استجدت في الجمهورية العربية السورية[1] في الفترة ما بين 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 وأواخر كانون الثاني/يناير 2025، وهو تاريخ إعداد التقرير[2]. ويحدد التقرير بعض التحديات الرئيسية التي قد تواجهها الجمهورية العربية السورية في المستقبل القريب والإجراءات التي قد يلزم اتخاذها لتلبية احتياجات الشعب السوري في مجال العدالة واستعادة الاستقرار في البلد.

## ثانياً- الإطاحة بالحكومة

2- في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، سقطت حكومة الرئيس بشار الأسد، أي بعد مضي أكثر من 13 عاماً على تحديها باحتجاجات سلمية. وكان الرئيس الأسد قاد البلد منذ تموز/يوليه 2000، بعد أن خلف والده حافظ الأسد. وبرحيل الرئيس بشار الأسد انتهى حكم عائلة الأسد الذي استمر أكثر من 50 عاماً. وفر الرئيس من البلد ودخلت قوات المعارضة دمشق وسيطرت عليها. وعلى مدار الأيام الـ 12 التي سبقت ذلك، استولت هيئة تحرير الشام[3]، ومعها تحالف من قوات المعارضة، على حلب وحماة وحمص في هجوم سُمي "عملية ردع العدوان"، انطلق في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 في سياق تكثيف الغارات الجوية والهجمات بالطائرات المسيرة الموجهة لاسلكياً والطائرات المسيرة "الانتحارية" وقصف القوات الموالية للحكومة على جنوب إدلب، مما أسفر عن مقتل وإصابة أعداد كبيرة من المدنيين.

3- وأثارت الإطاحة بالرئيس الأسد الآمال في إنهاء النزاع المسلح الذي نشأ من حملة القمع الوحشية التي شنتها الحكومة على الاحتجاجات السلمية التي بدأت في عام 2011. وتدخلت في النزاع عدة دول أعضاء في الأمم المتحدة، مما أدى إلى تأجيج العنف وإطالة أمده، حيث أُجبر أكثر من 15 مليون سوري (أكثر من ثلثي السكان قبل الحرب) على الفرار من ديارهم منذ بداية النزاع، وقُتل مئات الآلاف من المدنيين[4]. وتضررت المجتمعات المحلية تضرراً شديداً بسبب النزاع المستمر والكوارث الإنسانية والاقتصادية والدمار الواسع الذي لحق بالمدن والبنية التحتية المدنية والمرافق الطبية والتعليمية والمواقع التراثية وغيرها. وقامت اللجنة بتجميع قوائم سرية بأسماء مرتكبي الانتهاكات والجرائم المزعومين في الجمهورية العربية السورية من جميع أطراف النزاع[5].

(1) أعضاء اللجنة هم باولو سيرجيو بينهيرو (الرئيس)، وهاني مجلّي، ولين ويلشمان.

(2) انظر المرفق الثالث للاطلاع على النشرات الصحفية الصادرة عن اللجنة خلال تلك الفترة.

(3) صُنفت هيئة تحرير الشام كياناً إرهابياً وفقاً لقرار مجلس الأمن 2170(2014). انظر أيضاً الوثيقة A/HRC/46/54، الفقرة 7، الحاشية 13.

(4) قدرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عدد القتلى المدنيين المباشرين في النزاع بين 1 آذار/مارس 2011 و31 آذار/مارس 2021 بـ 306 887 (انظر A/HRC/50/68). وبالإضافة إلى ذلك، سُجل أكثر من 6 ملايين لاجئ سوري منذ عام 2011، وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وسُجل 7,2 ملايين نازح داخلياً وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وسُجل ملايين اللاجئين في الدول المضيفة في أوروبا والشرق الأوسط. انظر أيضاً: https://www.unhcr.org/sy/31169-unhcrs-grandi-calls-for-global-action-to-support-syrians-returning-home.html.

(5) A/HRC/46/54، الفقرة 70.

4- ووقع العديد من الانتهاكات والجرائم في سياق الاحتجاز. وخلصت اللجنة إلى أن الحكومة السابقة ارتكبت جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الإبادة والقتل والاغتصاب والعنف الجنسي والتعذيب والاختفاء القسري والسجن. وفيما يتعلق بمختلف الأطراف من الدول وغير الدول، وثّقت اللجنة أيضاً، طوال فترة النزاع، أنماطاً من حالات الإعدام بإجراءات موجزة والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب، بما في ذلك العنف الجنسي، ووجدت أن هذه الانتهاكات سمة مميزة للنزاع[6].

5- وبينما أُفرج عن آلاف السجناء من مراكز الاحتجاز، لا يزال مصير الكثيرين ممن اختفوا أثناء احتجازهم لدى الدولة مجهولاً، ويقدر عددهم بأكثر من 100 000 شخص، ويُخشى أن يكونوا قد أُعدموا أو توفوا في السجون.

6- وسيكون للوثائق والأدلة الموجودة في مؤسسات الدولة الأساسية، مثل مرافق القضاء العسكري والشرطة العسكرية ومراكز الاحتجاز التي كانت تديرها أجهزة الاستخبارات التابعة للحكومة السابقة والسجون، دور حيوي في استجلاء مصير الأشخاص المختفين ومتابعة المساءلة عن الجرائم والانتهاكات. وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر 2024، أعربت اللجنة أثناء بعثتها الأولى[7] إلى الجمهورية العربية السورية عن مخاوفها عندما اكتشفت أن الأدلة قد تكون أُزيلت أو أُحرقت أو أُتلفت عمداً في بعض الأماكن. ودعت اللجنة السلطات الجديدة إلى حماية الأدلة ومواقع المقابر الجماعية المحتملة على سبيل الأولوية[8]. ولاحظت اللجنة، بحلول موعد بعثتها الثانية في أوائل كانون الثاني/يناير 2025، أن عدداً من الخطوات قد اتُخذت لتأمين مواقع كثيرة، وأشارت إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود، بما في ذلك زيادة الوعي بأهمية الحفاظ على الأدلة. وزارت اللجنة أيضاً عدداً من مواقع المقابر الجماعية وتلقت معلومات عن وجود عدد آخر منها[9].

7- وبالنظر إلى رفض الحكومة السابقة المتكرر السماح للجنة بدخول البلد وامتناعها عن أي شكل من أشكال الحوار[10]، فإن استعداد السلطات الجديدة للتعامل مع اللجنة في مسائل حقوق الإنسان هو تغيير جدير بالترحيب. وشملت القضايا والتحديات التي نوقشت خلال بعثة اللجنة إلى الجمهورية العربية السورية في كانون الثاني/يناير 2025 أهمية عدم تكرار أخطاء وتجاوزات الماضي واتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق العدالة والمساءلة. وأُبلغت اللجنة بالتحديات المرتبطة بضمان الأمن لجميع المواطنين وضرورة إصلاح النظام القضائي وتعزيزه لتمكين جميع السوريين من الاحتكام إلى العدالة وبالتالي تجنب اللجوء إلى الأعمال الانتقامية والاقتصاص. وسُلط الضوء على أهمية حماية الأدلة ومعاملة جميع المحتجزين معاملة إنسانية، بما في ذلك القوات والمسؤولون الحكوميون السابقون المشتبه في ارتكابهم جرائم، مع التركيز بوجه خاص على إتاحة الوصول إلى جميع المحتجزين وضمانات المحاكمة العادلة.

(6) انظر A/HRC/46/55؛ https://www.ohchr.org/en/press-releases/2013/12/un-panel-concludes-enforced-disappearances-syria-widespread-and-being-used?sub-site=HRC؛ و https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/iici-syria/no-end-in-sight؛ و https://www.ohchr.org/en/press-releases/2025/01/web-agony-un-commissions-report-unveils-depths-former-governments-detention.

(7) انظر: https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2024/12/un-commission-inquiry-team-visits-syria-welcomes-encouraging-signs-new.

(8) انظر: https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2024/12/un-syria-commission-calls-protection-civilians-humane-treatment-ex.

(9) انظر: https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2025/01/un-syria-commissioner-underscores-solidarity-syrian-people-first-mission.

(10) انظر A/HRC/S-17/2/Add.1.

8- ومنذ سقوط الرئيس الأسد، قام رئيس الوزراء السابق محمد الجلالي بتسليم السلطة بطريقة منظمة إلى رئيس حكومة تصريف الأعمال المعين حديثاً، محمد البشير، وذلك بتسهيل من رئيس قيادة العمليات العسكرية آنذاك السيد الشرع. وطُلب إلى معظم الموظفين الحكوميين استئناف مهامهم سعياً إلى ضمان الاستمرارية. وأعلنت السلطات الجديدة أيضاً عن عفو عام[11] عن المجندين في الجيش العربي السوري وتعهدت بمحاسبة ضباط الأمن والجيش المتورطين في ارتكاب جرائم[12]. وعُينت سيدتان في منصبي محافظ البنك المركزي ومحافظ السويداء.

9- وفي وقت كتابة هذا التقرير، كُلفت سلطات تصريف الأعمال برئاسة رئيس الوزراء البشير، الذي شغل سابقاً منصب رئيس الوزراء في حكومة الإنقاذ[13]، بالإشراف على فترة انتقالية قصيرة حتى 1 آذار/مارس 2025. وأشارت سلطات تصريف الأعمال إلى أن الجهود جارية لتنظيم حوار وطني في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة، على أن يعقب ذلك صياغة دستور جديد وإجراء انتخابات وطنية في غضون أربع سنوات.

10- ورحب العديد من الدول الأعضاء بسقوط الرئيس الأسد، معربين عن مزيج من التفاؤل الحذر والقلق إزاء استقرار البلد ومستقبله. وزارت دمشق عدة وفود رفيعة المستوى للاجتماع بالسلطات الجديدة. وكررت الدول الأعضاء، بما في ذلك في الاجتماعين اللذين عُقدا في العقبة، الأردن، في 14 كانون الأول/ديسمبر 2024، وفي الرياض في 12 كانون الثاني/يناير 2025، تأكيد دعم المجتمع الدولي لعملية انتقال سياسي سلمي وشامل للجميع ووقف فوري للأعمال العدائية.

11- وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت المناقشات جارية حول جملة أمور منها تعليق العقوبات أو رفعها وشطب اسم هيئة تحرير الشام من قائمة الأمم المتحدة للكيانات الإرهابية. وفي 6 كانون الثاني/ يناير 2025، أصدرت وزارة الخزانة في الولايات المتحدة الأمريكية ترخيصاً عاماً لمدة ستة أشهر بهدف ضمان عدم إعاقة العقوبات الأمريكية للخدمات الأساسية، بما في ذلك توفير الكهرباء والطاقة والمياه والصرف الصحي[14]. وفي 27 كانون الثاني/يناير 2025، أعلن الاتحاد الأوروبي أنه اتفق على خريطة طريق لتخفيف العقوبات المفروضة على الجمهورية العربية السورية[15]. وحثت اللجنة الدول الأعضاء على تعليق جميع العقوبات القطاعية الانفرادية من أجل السماح للسوريين بالبدء في إعادة بناء بلدهم[16].

(11) الوكالة العربية السورية للأنباء، منشور على تطبيق تلغرام، 9 كانون الأول/ديسمبر 2024، متاح في: https://t.me/SyrianArabNewsAgency/119101 (باللغة العربية).

(12) الوكالة العربية السورية للأنباء، منشور على تطبيق تلغرام، 10 كانون الثاني/يناير 2025، متاح في: https://t.me/SyrianArabNewsAgency/120891 (باللغة العربية).

(13) A/HRC/39/65، الفقرة 60.

(14) انظر: https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy 2770.

(15) كايا كالاس (@kajakallas)، "اتفق وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي للتو على خارطة طريق لتخفيف عقوبات الاتحاد الأوروبي المفروضة على سوريا. وفي حين أننا نهدف إلى التحرك سريعاً، فإنه يمكن العدول عن رفع العقوبات إذا اتُخذت خطوات خاطئة."، 27 كانون الثاني/يناير 2025، متاح في: https://x.com/kajakallas/status/1883902899174154643؛ وأسعد الشيباني (@Asaaad_Shaibani)، "نرحب بالخطوة الإيجابية التي اتخذها الاتحاد الأوروبي بتعليق العقوبات المفروضة على سوريا لمدة عام، ونتطلع إلى رفعها بالكامل. ونأمل أن يكون لهذا القرار أثر بنّاء على جميع الجوانب الحياتية للشعب السوري وأن يضمن تحقيق التنمية المستدامة."، 27 كانون الثاني/يناير 2025، متاح في: https://x.com/Asaad_Shaibani/status/1883920806520238150.

(16) انظر: https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2024/12/un-syria-commission-calls-protection-civilians-humane-treatment-ex.

12- وفي كانون الثاني/يناير 2025، دعت سلطات تصريف الأعمال المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لزيارة الجمهورية العربية السورية. وبالإضافة إلى النظر في إحالة الوضع في البلد إلى المحكمة الجنائية الدولية والتصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة، قد ترغب سلطات تصريف الأعمال في التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة للتأكيد على أن هذه الانتهاكات لا مكان لها في الجمهورية العربية السورية الجديدة.

13- وبعد الاجتماع مع قادة الفصائل العسكرية في 29 كانون الثاني/يناير، أعلنت قيادة العمليات العسكرية إلغاء دستور الجمهورية العربية السورية لعام 2012، وحل البرلمان، وحل القوات العسكرية والأمنية التابعة للحكومة السابقة، وحل حزب البعث. وبالإضافة إلى ذلك، ستُدمج جميع الفصائل العسكرية تحت قيادة موحدة، وعُيّن السيد الشرع قائداً فعلياً مؤقتاً لسلطات تصريف الأعمال خلال الفترة الانتقالية. كما كُلّف السيد الشرع بإنشاء مجلس تشريعي مؤقت.

## ثالثاً- الديناميات التي أدت إلى سقوط الحكومة السابقة

14- في الأشهر التي سبقت رحيل الرئيس الأسد، استمرت أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان بلا هوادة في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية[17]. وتعمّق التشرذم السياسي والاجتماعي، بالاقتران مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية، في ظل رفض الحكومة السابقة الدخول في محادثات جوهرية لإيجاد حل عادل للنزاع.

15- بل على العكس من ذلك، استمرت هجمات القوات الموالية للحكومة السابقة[18] على المناطق المكتظة بالمدنيين بشن الغارات الجوية والقصف المدفعي والهجمات بالطائرات المسيرة الموجهة لاسلكياً والطائرات المسيرة "الانتحارية" حتى الأيام الأخيرة من حكم الرئيس الأسد. وأدت هذه الهجمات إلى مقتل وتشويه عشرات المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال.

16- وظلت الحريات السياسية مقيدة بشدة حتى 8 كانون الأول/ديسمبر 2024. وفاز مرشحو حزب البعث وحلفاؤه بأغلبية المقاعد في الانتخابات البرلمانية وسط توقعات واسعة النطاق بأن يقر البرلمان المنتخب حديثاً تعديلاً دستورياً لتمديد ولاية الرئيس الأسد التي كان من المقرر أن تنتهي في عام 2028.

17- وعلى الرغم من تقليص الحيز المدني، استمر السوريون في التظاهر ضد الحكومة. ففي محافظة السويداء، استمرت الاحتجاجات طوال عام 2024، على نحو يعكس الإحباط المتزايد من عجز الحكومة عن تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية. وفي أقصى الشمال، أدى احتمال إعادة فتح معبر أبو الزندين، الذي يربط بين المناطق التي تسيطر عليها الحكومة والجيش الوطني السوري المدعوم من تركيا في محافظة حلب، إلى اندلاع مظاهرات خشية أن يكون ذلك مقدمة لتطبيع العلاقات بين حكومتي الجمهورية العربية السورية وتركيا. وفي جنوب الجمهورية العربية السورية، استمر تعثر اتفاقات المصالحة التي فرضتها الحكومة، مما أدى إلى تصعيد التوتر.

(17) ستغطي وثيقة مقبلة الفترة من 1 تموز/يوليه إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024 حفاظاً على تسجيل الانتهاكات المرتكبة خلال تلك الفترة.

(18) A/HRC/46/54، الفقرة 19.

18- وفي تلك الأثناء، سعت بعض الدول إلى تطبيع العلاقات مع الجمهورية العربية السورية حفاظاً على مصالحها الوطنية والإقليمية. وسار التطبيع مع دول الجوار من خلال جامعة الدول العربية بخطى بطيئة، حيث اجتمعت لجنة الاتصال العربية للمرة الثانية في 10 أيلول/سبتمبر 2024، بعد مضي عام على اجتماعها الأول. وبدا الرئيس الأسد عازفاً عن تقديم تنازلات. كما أن العلاقات مع تركيا لم تشهد أي تقدم حيث أصر الرئيس الأسد على إبرام اتفاق إطاري لانسحاب القوات المسلحة التركية من الجمهورية العربية السورية قبل إجراء أي محادثات.

19- وفي الوقت نفسه، كان للأعمال العدائية الإقليمية المتزايدة المرتبطة بالحرب في غزة ولبنان تأثير عميق مستمر على الجمهورية العربية السورية. وكان جيش الدفاع الإسرائيلي يستهدف بشكل متزايد مواقع يُزعم أنها مرتبطة بجمهورية إيران الإسلامية وحزب الله داخل الجمهورية العربية السورية وكذلك مواقع عسكرية سورية، بدعوى منع نقل أسلحة متطورة إلى حزب الله وجماعات أخرى تابعة لجمهورية إيران الإسلامية. وبعد تصاعد الأعمال العدائية في لبنان، تعرضت القواعد العسكرية للولايات المتحدة في الجمهورية العربية السورية لهجمات متكررة من ميليشيات مدعومة من إيران[19]. وشنّت الولايات المتحدة العديد من الضربات على الميليشيات المدعومة من جمهورية إيران الإسلامية في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وذُكر أن الهدف منها كان إضعاف قدرة الميليشيات على تخطيط وشن هجمات مستقبلاً على القوات الأمريكية وقوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة في المنطقة[20].

20- وأدت الديناميات الإقليمية، بما في ذلك الهجمات التي شنتها إسرائيل على قادة حزب الله من الصفين الأول والثاني، مثل اغتيال الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، إلى تقليص وجود حزب الله وغيره من الجماعات المسلحة التابعة لجمهورية إيران الإسلامية في الجمهورية العربية السورية. وفي الوقت نفسه، خفّض الاتحاد الروسي عدد قواته في الجمهورية العربية السورية نتيجة لتغير الديناميات بعد غزوه أوكرانيا. وعلى خلفية إضعاف القوات الموالية للحكومة، شنت هيئة تحرير الشام هجومها على حلب في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، مباشرة بعد التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين إسرائيل ولبنان. ولم تقدم جمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الروسي دعماً يُعتد به للحكومة لمقاومة تقدم هيئة تحرير الشام على دمشق.

21- وقام تحالف غرفة عمليات الجنوب، الذي انبثق من جماعات المعارضة المسلحة الموجودة في المحافظات الجنوبية، بالتنسيق مع هيئة تحرير الشام للاستيلاء على دمشق، وكان أول جماعة معارضة تدخل العاصمة.

## رابعاً- التطورات المستجدة منذ أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2024

22- لم يستتبع سقوط حكومة الرئيس الأسد في الجمهورية العربية السورية انتهاء النزاع في سوريا. ففي شمال وشمال شرق البلد، أدى تقدم الجيش الوطني السوري في مناطق تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية وجماعات مسلحة أخرى إلى احتمال تفاقم النزاع على نحو يؤثر في المدنيين الذين نزحوا منذ 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. كما هددت المظالم التي عبرت عنها منذ أمد طويل القبائل العربية في المناطق التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية الأمن والاستقرار في شرق البلد. واستمرت الغارات الجوية المنسوبة إلى تركيا في الشمال والشمال الشرقي. وواصل تنظيم داعش زيادة وتيرة عملياته[21].

(19) انظر: https://www.centcom.mil/MEDIA/PRESS-RELEASES/Press-Release-View/Article/3961583/centcom-forces-strike-iranian-aligned-targets-in-syria-in-response-to-attacks-o؛ و https://www.centcom.mil/MEDIA/PRESS-RELEASES/Press-Release-View/Article/3963055/us-central-command-forces-strike-iranian-aligned-targets-in-syria-in-response-t.

(20) المرجع نفسه.

(21) S/2024/583، الفقرتان 5 و43؛ وA/HRC/57/86، الفقرة 9.

وواصلت إسرائيل شن غارات جوية في وسط الجمهورية العربية السورية وشرقها وجنوبها وتفشى انعدام الأمن في تلك المناطق، في حين قام جيش الدفاع الإسرائيلي بهجمات متكررة في جنوب غرب الجمهورية العربية السورية، متوغلاً في الأراضي السورية إلى ما وراء مرتفعات الجولان المحتلة. وظل الوضع الأمني في جنوب الجمهورية العربية السورية معقداً ومتقلباً بسبب التوترات المستمرة بين الجماعات المسلحة المتناحرة.

23- وخلال الأسابيع الأولى من حكم سلطات تصريف الأعمال، أدت العمليات الأمنية التي استهدفت ملاحقة فلول الحكومة السابقة الذين لم يلقوا أسلحتهم إلى اندلاع اشتباكات وأدت إلى تزايد الاضطرابات وانعدام الأمن في منطقة الساحل[22]. وتلقت اللجنة ادعاءات عن عمليات قتل ونهب وخطف في محافظات اللاذقية وطرطوس وحمص وحماة.

24- ومع انسحاب الحكومة السابقة وقواتها من غرب الجمهورية العربية السورية، أفيد بوقوع عدة هجمات يبدو أنها تشكل أعمالاً انتقامية ضد أشخاص وممتلكات. وتلقت اللجنة ادعاءات بوقوع أعمال عنف جسدي ونهب وإتلاف للممتلكات في مناطق كانت تسيطر عليها الحكومة السابقة. فعلى سبيل المثال، أظهر مقطع فيديو، صُور في كانون الأول/ديسمبر 2024 وتداولته وسائل التواصل الاجتماعي، قيام أفراد مجموعة مسلحة بإعدام جنديين عاجزين عن القتال من الجيش العربي السوري السابق في مزرعة في الربيعة في ريف حماة.

25- وفي أواخر كانون الثاني/يناير 2025، تلقت اللجنة تقارير إضافية عن عمليات إعدام نفذها أفراد مسلحون ضد أفراد من قوات الأمن السابقة الموالية للحكومة وأفراد يُعتقد أنهم تابعون للحكومة السابقة في محافظتي ريف دمشق وحمص. ولا تزال التحقيقات في هذه الحوادث وغيرها من حوادث مماثلة جارية.

26- وأحاطت اللجنة علماً بالبيانات العلنية الصادرة في كانون الأول/ديسمبر 2024 عن سلطات تصريف الأعمال بأن الانتهاكات السابقة في السجون التي تديرها هيئة تحرير الشام في إدلب "لم تتم بأوامرنا أو بتوجيهاتنا" وأن الهيئة سبق أن حاسبت المتورطين[23]. كما التزمت سلطات تصريف الأعمال بمحاسبة كل من ارتكب جرائم بحق الشعب السوري[24]. وتتطلع اللجنة إلى مواصلة العمل مع السلطات الجديدة لضمان وضع حد لهذه الانتهاكات وحصول الأسر على العدالة ومحاسبة الجناة[25].

27- ومع انهيار الحكومة السابقة، شنّ جيش الدفاع الإسرائيلي حملة عسكرية غير مسبوقة في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية بين 8 و17 كانون الأول/ديسمبر 2024، شملت أكثر من 350 غارة على منشآت ومعدات ولوازم عسكرية[26]. وللمرة الأولى منذ عام 1973، عبر جيش الدفاع الإسرائيلي المنطقة العازلة المنزوعة السلاح واحتل عدة مواقع استراتيجية، بما فيها جبل الشيخ وأجزاء من محافظة القنيطرة ومنطقة الجزيرة. وأعلنت إسرائيل أن اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية

(22) انظر: الأمن العام يطلق سراح 275 موقوفاً من عناصر النظام المخلوع في حمص (باللغة العربية).

(23) انظر: https://edition.cnn.com/2024/12/06/middleeast/syria-rebel-forces-hayat-tahrir-al-sham-al-jolani-intl-latam/index.html.

(24) الوكالة العربية السورية للأنباء، منشور على تطبيق تلغرام، 10 كانون الثاني/يناير 2025: https://t.me/SyrianArabNewsAgency/120891 (باللغة العربية). و@Levant_24_) Levant24_)، "وزير العدل السوري شادي الويسي: "ستُنشأ محاكم خاصة لمحاكمة من ارتكبوا جرائم بحق الشعب السوري"، 14 كانون الثاني/يناير 2025، متاح في: https://x.com/Levant_24_/status/1879147960778596675?mx=2.

(25) اجتماعات اللجنة مع سلطات تصريف الأعمال في دمشق، الجمهورية العربية السورية، في 6 و8 كانون الثاني/يناير 2025.

(26) انظر "The IDF Struck Strategic Weapons Stockpiles in Syria", 12 December 2024، متاح في: https://www.idf.il/en/mini-sites/idf-press-releases-israel-at-war/december24-pr/the-idf-struck-strategic-weapons-stockpiles-in-syria؛ و https://specialenvoysyria.unmissions.org/sites/default/files/2024-12-17_secco_un_special_envoy_for_syria_mr._geir_o.pedersen_briefing_as_delivered_13_0.pdf.

الذي أُبرم في عام 1974 تحت إشـــراف الأمم المتحدة انهار بعد ســـقوط حكومة الرئيس الأســـد[27]. وقدمت البعثة الدائمة للجمهورية العربية السـورية لدى الأمم المتحدة رسـالتين متطابقتين إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن في 9 كانون الأول/ديسمبر 2024 أدانت فيهما "بأشد العبارات هذا العدوان الإسرائيلي"، واعتبرته انتهاكاً جسـيماً لاتفاق فض الاشـتباك ولسـيادة البلد ووحدته وسـلامة أراضـيه[28]. وبالمثل، ذكرت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشـتباك أنها أبلغت نظراءها الإسـرائيليين بأن الأعمال الإسـرائيلية تشـكل انتهاكاً لاتفاق فض الاشـتباك[29]، وأدان الأمين العام تلك الأعمال باعتبارها انتهاكات لسـيادة الجمهورية العربية السـورية وسـلامة أراضـيها[30]. ويُعرض بيان وجود القوات الإسـرائيلية المتمركزة داخل منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وإلى الشرق منها على الخريطة الواردة في المرفق الثاني. وتسببت أوامر الإجلاء التي أصدرها جيش الدفاع الإسرائيلي في حدوث نزوح في جنوب الجمهورية العربية السورية، مما زاد من حدة التوتر بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية[31]. وأفادت التقارير بأن مدنيين تظاهروا ضـد التوغل الإسـرائيلي في محافظتي درعا والقنيطرة قد تعرضـوا لإطلاق النار بالذخيرة الحية من جنود إسرائيليين.

28- وفي مناطق أخرى من جنوب الجمهورية العربية السورية، ظل الوضع الأمني غير مستقر، حيث أفيد بوقوع حوادث قتل وخطف ونهب نُسـبت إلى جناة مجهولي الهوية في محافظة درعا وريف دمشـق الجنوبي. وفي محافظة السـويداء، اسـتمرت احتجاجات متفرقة. والتقى السـيد الشـرع بزعيم الطائفة الدرزية لمناقشة شواغلهم.

29- وفي سـياق منفصـل، أدى سـقوط الحكومة السـابقة إلى فتح طرق للخروج من مخيم الركبان للنازحين داخلياً، وأفيد أن السكان المتبقين تمكنوا من المغادرة.

30- وبعد بدء الهجوم الذي قادته هيئة تحرير الشام بثلاثة أيام، أي في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، شـنّ الجيش الوطني السـوري[32] هجوماً بعنوان "عملية فجر الحرية" ضـد القوات الحكومية وقوات سـوريا الديمقراطية في شـمال محافظة حلب. وأدت العملية إلى نزوح جماعي للمدنيين، وكثير منهم من الأكراد الذين نزحوا من عفرين خلال عملية غصـن الزيتون في عام 2018، نحو الأراضـي التي تسـيطر عليها قوات سـوريا الديمقراطية في الشـمال الشـرقي[33]. واسـتولى الجيش الوطني السـوري على منبج من قوات سـوريا الديمقراطية في 11 كانون الأول/ديسـمبر 2024. وفي وقت كتابة هذا التقرير، اسـتمر الإبلاغ عن وقوع اشـتباكات عنيفة وهجمات جوية وقصـف مكثف في مناطق الجبهة، بما في ذلك في مناطق سـكنية، مما ألحق أضـراراً بالأعيان المدنية وتسـبب في وقوع إصـابات بين المدنيين وانقطاع التيار الكهربائي. وأُبلغ عن حدوث عمليات نهب واسـعة النطاق للمرافق العامة والخاصـة، بما في ذلك المنازل والمدارس والمرافق الطبية.

(27) بنيامين نتنياهو (@netanyahu)، "هذا يوم تاريخي للشـرق الأوسـط. إن انهيار نظام الأسـد، نظام الاسـتبداد في دمشـق، يتيح فرصة عظيمة ولكنه محفوف أيضاً بمخاطر كبيرة... إننا نمد يد السلام إلى كل من هم وراء حدودنا في سوريا: إلى الدروز، وإلى الأكراد، وإلى المسـيحيين، وإلى المسـلمين الذين يريدون العيش بسـلام مع إسـرائيل"، 8 كانون الأول/ديسـمبر 2024، متاح في: https://x.com/netanyahu/status/1865757924594786810.

(28) A/79/687-S/2024/888.

(29) انظر: https://peacekeeping.un.org/en/undof-press-statement.

(30) انـظـر: https://www.un.org/sg/en/content/sg/press-encounter/2024-12-19/secretary-generals-press-encounter-syria.

(31) انظر: https://www.un.org/sg/en/content/highlight/2024-12-19.html-0.

(32) A/HRC/42/51، الفقرة 16؛ و A/HRC/46/54، الفقرة 18.

(33) انـظـر: https://www.unocha.org/publications/report/syrian-arab-republic/whole-syria-flash-update-no-4-recent-developments-syria-10-december-2024.

وأفيد بتعرض مدنيين لتهديدات ولعمليات سطو من مقاتلين وإجبارهم على دفع رشاوى وتسليم أشياء نفيسة للمرور من نقاط التفتيش. وانتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي الموالية للجيش الوطني السوري مقاطع فيديو لسوء معاملة جرحى من مقاتلي قوات سوريا الديمقراطية والجيش العربي السوري وإعدامهم.

31- وبقيت لتنظيم داعش خلايا في بادية الجمهورية العربية السورية ومحافظة دير الزور. وادعت قوات القيادة المركزية للولايات المتحدة أنها ضربت أكثر من 75 هدفاً تابعاً لتنظيم داعش في الجمهورية العربية السورية في اليوم الذي فرّ فيه الرئيس السابق الأسد من البلد. ومنذ ذلك الحين، واصلت قوات القيادة المركزية للولايات المتحدة استهداف معسكرات داعش المزعومة وعناصره. كما نفذت قوات سوريا الديمقراطية، بدعم من قوات الولايات المتحدة الأمريكية، عملية ضد تنظيم داعش بالقرب من دير الزور في أوائل كانون الثاني/يناير 2025، مما أدى إلى القبض على عناصر مزعومة من التنظيم[34].

32- وعلى مدار السنوات التسع الماضية، واصلت قوات سوريا الديمقراطية احتجاز ما يقرب من 9 000 من الرجال والفتيان السوريين والأجانب[35] المشتبه في انتمائهم سابقاً إلى تنظيم داعش أو ارتباطهم به، من دون مراجعة كافية أو ضمانات قضائية وغالباً بمعزل عن العالم الخارجي[36]. كما واصلت قوات سوريا الديمقراطية احتجاز أكثر من 40 000 شخص، بما في ذلك أكثر من 25 000 طفل[37]، يُزعم أنهم ينتمون إلى مقاتلي داعش في معسكرات اعتقال في الشمال الشرقي[38].

33- وفي 23 كانون الثاني/يناير 2025، أعلنت الإدارة الذاتية في الشمال الشرقي أنها ستسمح للسوريين المقيمين في مخيم الهول في الحسكة بالعودة الطوعية إلى ديارهم الأصلية في الجمهورية العربية السورية[39]. وعندما اتُخذ قرار مماثل في عام 2020، رفضت العديد من الأسر الوافدة من مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة مغادرة المخيم خوفاً من الحكومة السابقة. وذكرت الإدارة الذاتية أنه ما عادت توجد أسباب للبقاء في المخيم وتعهدت بتوفير وسائل النقل والدعم اللازمة للراغبين في المغادرة[40].

(34) انظر: https://www.centcom.mil/MEDIA/PRESS-RELEASES/Press-Release-View/Article/4022514/centcom-and-partner-forces-conduct-operations-in-iraq-and-syria-to-defeat-isis.

(35) انظر: https://media.defense.gov/2024/May/02/2003455786/-1/-1/1/OIR_Q2_MAR2024_FINAL_508.PDF.

(36) A/HRC/46/55، الفقرة 95؛ وA/HRC/51/45، الفقرتان 94 و101؛ وA/HRC/52/69، الفقرة 120؛ وA/HRC/54/58، الفقرة 97. انظر أيضاً: conference room paper of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic on torture and ill-treatment in the Syrian Arab Republic, 2020–2023, para. 111، متاح في: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/sessions-regular/session53/A-HRC-53-CRP5.docx.

(37) في 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، بلغ الرقم 42 249 شخصاً، منهم 25 588 طفلاً و13 719 امرأة.

(38) انظر: Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic, "Punishing the innocent: ending violations against children in north-east Syria", Policy Paper, 20 March 2024، متاح في: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/coisyria/policypapersieges29aywar/2024-03-18-punishing-innocent.pdf; وA/HRC/49/77، الفقرة 112. انظر أيضاً، على سبيل المثال: International Committee of the Red Cross, *Detention by Non-State Armed Groups: Obligations under International Humanitarian Law and Examples of How to Implement Them* (Geneva, 2023), pp. 37, 38 and 55–57.

(39) (@aanes_official)، "مع دخول سوريا مرحلة جديدة بسقوط نظام الأسد، نفتح الباب أمام السوريين في مخيم الهول للعودة الطوعية إلى مناطقهم بدعم كامل. ونحث الأمم المتحدة على ضمان العودة الآمنة للنازحين من عفرين ورأس العين وتل أبيض"، 23 كانون الثاني/يناير 2025، متاح في: https://x.com/aanes__official/status/1882349857601732789.

(40) المرجع نفسه.

34- ومنذ سقوط الحكومة السابقة في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، عاد أكثر من 000 200 لاجئ سوري، والعديد منهم لأول مرة منذ أكثر من عقد من الزمن[41]. ووصف اللاجئون السوريون والنازحون داخلياً الذين تمكنوا أخيراً من زيارة منازلهم للمفوضية كيف دُمرت بلدات بأكملها وبنيتها التحتية، إذ لم تعد المنازل قائمة وتعرضت للنهب والأضرار، ولم تعد تتوفر فيها أي خدمات أساسية[42].

## خامساً- تحديات المستقبل

35- يمثل سقوط الحكومة السابقة بداية جديدة للشعب السوري الذي عانى من عنف وفظائع لا توصف على مدى السنوات الـ 14 الماضية. وفي الوقت نفسه، لا تزال الجمهورية العربية السورية منقسمة بعمق، حيث لا تزال جماعات مسلحة غير حكومية وقوى إقليمية تتنافس على السيطرة على أجزاء مختلفة من البلاد أو ممارسة نفوذها عليها. وقد آن الأوان لإعطاء الأولوية لاحتياجات السوريين ووضع البلد على مسار يمضي به صوب مستقبل مستقر وزاهر وعادل، يضمن لشعبه حقوق الإنسان والكرامة التي طالما حُرم منها.

36- وتواجه سلطات تصريف الأعمال العديد من التحديات في بلد مزقه واحد من أكثر النزاعات دموية في هذا القرن، وفي ظل أزمة نزوح هائلة. وقد تضررت المجتمعات المحلية بشدة من النزاع المستمر والتدمير الواسع النطاق للبنية التحتية المدنية، مما تسبب في انقسامات طائفية وإثنية وطرح تحديات أمام قيام جمهورية عربية سورية آمنة ومستقرة وتحترم الحقوق.

37- وأدلت سلطات تصريف الأعمال بتصريحات جديرة بالترحيب بشأن التزامها بحماية حقوق الإنسان لجميع المواطنين السوريين بغض النظر عن انتمائهم الإثني أو الديني. وقدمت أيضاً ضمانات للمسؤولين والجنود السابقين الذين ألقوا سلاحهم[43].

38- واستشرافاً للمستقبل، طرح السوريون عدة قضايا يلزم معالجتها ويتوقعون من السلطات الجديدة معالجتها، بما في ذلك السعي لتحقيق العدالة والمساءلة عن الفظائع التي ارتُكبت أثناء النزاع في الجمهورية العربية السورية وضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات أبداً في البلد. ولا بد من إجراء إصلاحات تشريعية وقضائية ومؤسسية تضمن أن القوانين والهيئات الحكومية التي انتهكت الحقوق الأساسية سابقاً ستحترم وتحمي تلك الحقوق في المستقبل. وهذه الإصلاحات ضرورية لتهيئة سلطة قضائية قادرة على تحقيق العدالة والمساءلة عن جرائم الماضي. ومن بين الخطوات اللازمة لضمان إمكانية الاحتكام إلى العدالة إصلاحُ القوانين الوطنية للجمهورية العربية السورية، بما في ذلك القانون الجنائي وإطار مكافحة الإرهاب والنظام القضائي.

39- وأعرب السوريون أيضاً عن الحاجة الماسة إلى حماية وحفظ الأدلة على الجرائم وانتهاكات أو تجاوزات حقوق الإنسان، بما يخدم العمليات المتعلقة بالعدالة والبحث عن الحقيقة مستقبلاً. ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، استجلاء مصير آلاف المفقودين والمختفين وأماكن وجودهم. ولعل أحد السبل المثلى للبحث عن الحقيقة هو محاولة فهم الأسباب الجذرية للمظالم التي أدت إلى النزاع في الجمهورية العربية السورية.

(41) انظر: https://reporting.unhcr.org/syria-situation-crisis-regional-flash-update-11.

(42) انظر: conference room paper of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic on pillage and plunder: unlawful appropriation and destruction of properties of refugees and internally displaced persons in the Syrian Arab Republic، متاح في: https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/hrbodies/hrcouncil/coisyria/a-hrc-58-crp2-coi-syria-20250206.pdf.

(43) ردع العدوان (سوريا) (Deterring aggression (Syria@))، "إلى ثوارنا الأبطال، وإلى جنود نظام الأسد وضباطه"، منشور على تلغرام، 7 كانون الأول/ديسمبر 2024، متاح في: https://t.me/radea_edoan/6651 (باللغة العربية).

ورأى السوريون كذلك أن على السلطات الجديدة أن تلبي احتياجات تحقيق العدالة للضحايا والناجين، بوسائل منها برامج التعويضات وتوفير سُبل انتصاف أخرى، بما في ذلك معالجة التحديات المتعلقة بحقوق السكن والأراضي والملكية والوثائق المدنية المفقودة وتوفير خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي.

40- وتطرح أعمال التدمير والنهب الواسعة النطاق للمدن والبلدات والقرى التي ارتكبتها القوات الحكومية السابقة والجماعات المسلحة غير الحكومية أثناء النزاع عقبات كبيرة أمام عودة السوريين إلى ديارهم وأراضيهم الأصلية. ومن شأن تحسين إمكانية الحصول على الخدمات سريعاً، بما في ذلك الكهرباء، والتحسن العام في الوضع الاقتصادي أن يساعد الناس على بدء إعادة البناء.

41- وسيكون للمجتمع المدني نصيب كبير من جهود بناء الجمهورية العربية السورية الجديدة. وسيلزم إزالة القيود التي فرضتها الحكومة السابقة والتي كانت تعوق عمل منظمات المجتمع المدني السوري في البلد.

42- وستتطلب أولويات الشعب السوري هذه بذل جهود واسعة النطاق، يتسنى للسلطات الجديدة في إطارها أن تتعاون مع الهيئات الحقوقية والإنسانية الوطنية والدولية التي عرضت مساعدتها في هذا المسعى، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني السوري وجمعيات الأسر السورية، والمؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية، والآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011. ومن الضروري أن يأخذ السوريون زمام المبادرة في توجيه جهود العدالة والمساءلة بدعم كامل من المجتمع الدولي.

43- وينبغي للدول الأعضاء أن تساعد السلطات الجديدة ومنظمات المجتمع المدني السوري وجمعيات الأسر والكيانات الدولية في ما تبذله من جهود في سبيل هذه القضية.

44- وفي الوقت الذي ترتسم فيه معالم الجمهورية العربية السورية الجديدة، يمكن للدول الأعضاء أن تؤدي دوراً رئيسياً من خلال رفع العقوبات القطاعية على وجه السرعة ومراجعة العقوبات الأخرى السارية أو تعليقها لضمان عدم إعاقتها فرص إعادة بناء البلد.

45- وتحقيق التعافي المستدام في الجمهورية العربية السورية يتطلب، على سبيل الأولوية، تحسين الاقتصاد الذي دمرته الحرب وسوء الإدارة والفساد من جانب الحكومة السابقة والتدابير القسرية الانفرادية. وقد بدأت سلطات تصريف الأعمال في اتخاذ خطوات لتنشيط الصناعات المحلية، وهو ما يتعين على المجتمع الدولي دعمه بالكامل.

46- ولا تزال الاحتياجات الإنسانية كبيرة جداً على الرغم من توقف الأعمال العدائية في أجزاء من البلد. وقبل 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، كان 16,7 مليون شخص في الجمهورية العربية السورية يحتاجون أصلاً إلى مساعدات إنسانية، منهم 3,1 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد[44]. وقد أفادت التقارير عن نقص المواد الغذائية في المدن الرئيسية، وارتفاع أسعار الخبز في محافظتي إدلب وحلب بنسبة 900 في المائة بين 27 تشرين الثاني/نوفمبر و9 كانون الأول/ديسمبر 2024[45]. وفي كانون الأول/ديسمبر 2024، بلغ عدد النازحين الجدد داخل الجمهورية العربية السورية 000 664 نازح،

(44) انظر: https://fscluster.org/sites/default/files/2025-01/WFP%20Syria%20Emergency%20Response%20External%20Situation%20Report%232%2027%20December%202024.pdf.

(45) انظر: https://www.unocha.org/publications/report/syrian-arab-republic/whole-syria-flash-update-no-4-recent-developments-syria-10-december-2024.

وكانت نسبة النساء والأطفال منهم 75 في المائة[46]. ومن الضروري أن تزيد الدول الأعضاء تمويلها الآن للمساعدات الإنسانية المقدمة للسوريين، بمن فيهم النازحون داخلياً واللاجئون، ولجهود إعادة الإعمار التي تمس الحاجة إليها.

47- وينبغي أن تنسق الجهات المانحة والمجتمع الدولي أنشطتها لضمان التكامل والشفافية ومشاركة الجميع. ويجب أن تكفل الأمم المتحدة والدول الأعضاء والجهات المانحة تولي الشعب السوري بأسره قيادة عملية تحديد المجالات التي تتطلب الدعم الدولي. وقد آن الأوان لوضع الشعب السوري في صميم التخطيط وجميع العمليات. وعلى الرغم من استمرار النزاع في أجزاء من البلد، وبعد عقود من الاستعمار تلتها عقود من القمع، يجب أن يمتلك السوريون أخيراً حرية صياغة رؤيتهم الجماعية وتنفيذها، بمعزل عن التدخل الخارجي ولكن بالاستفادة من التضامن الدولي.

(46) انظر: https://reporting.unhcr.org/syria-situation-crisis-regional-flash-update-8.

# المرفق الأول

## خريطة الجمهورية العربية السورية

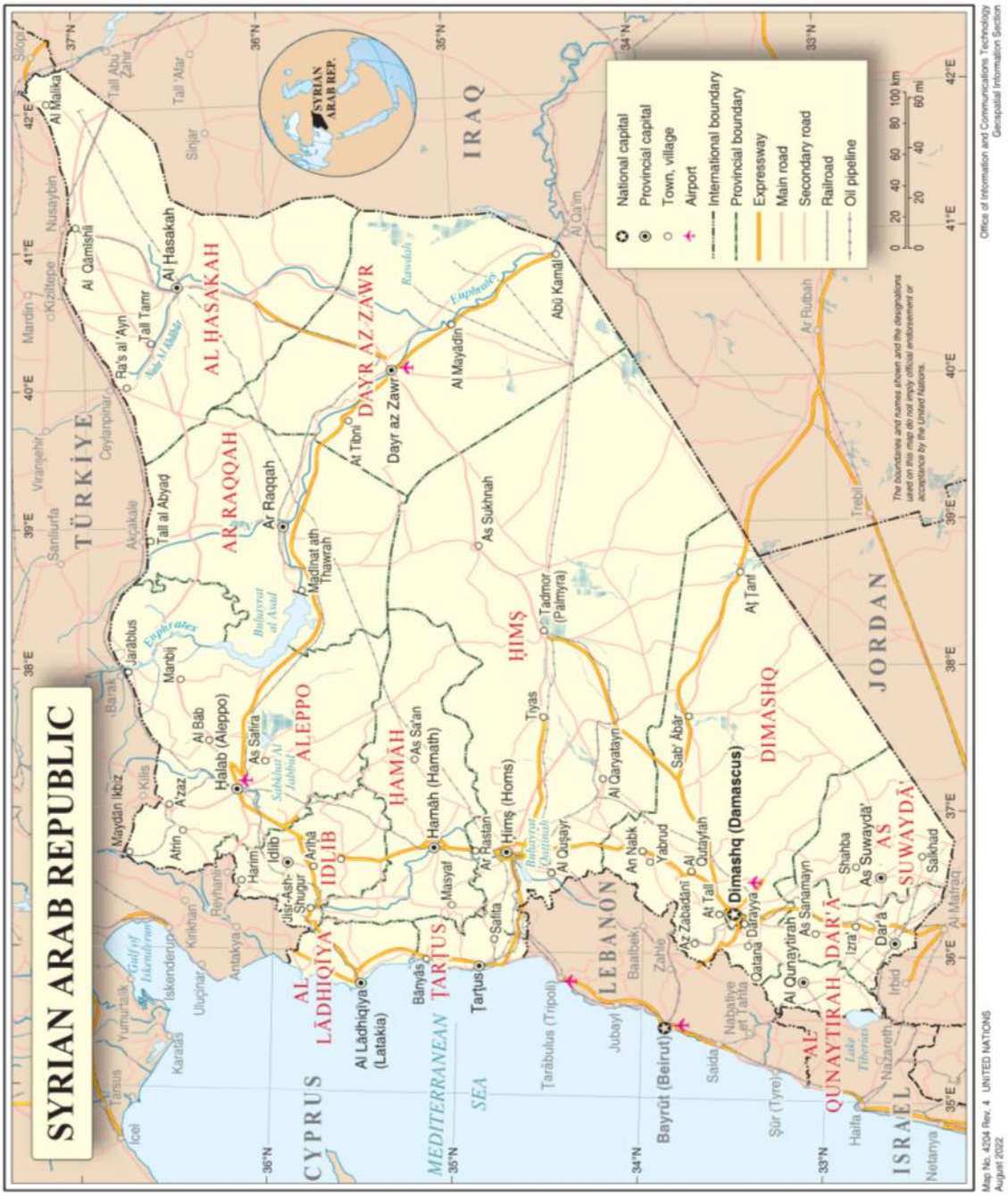

## المرفق الثاني

# خريطة مناطق النفوذ التقريبية – كانون الأول/ديسمبر 2024

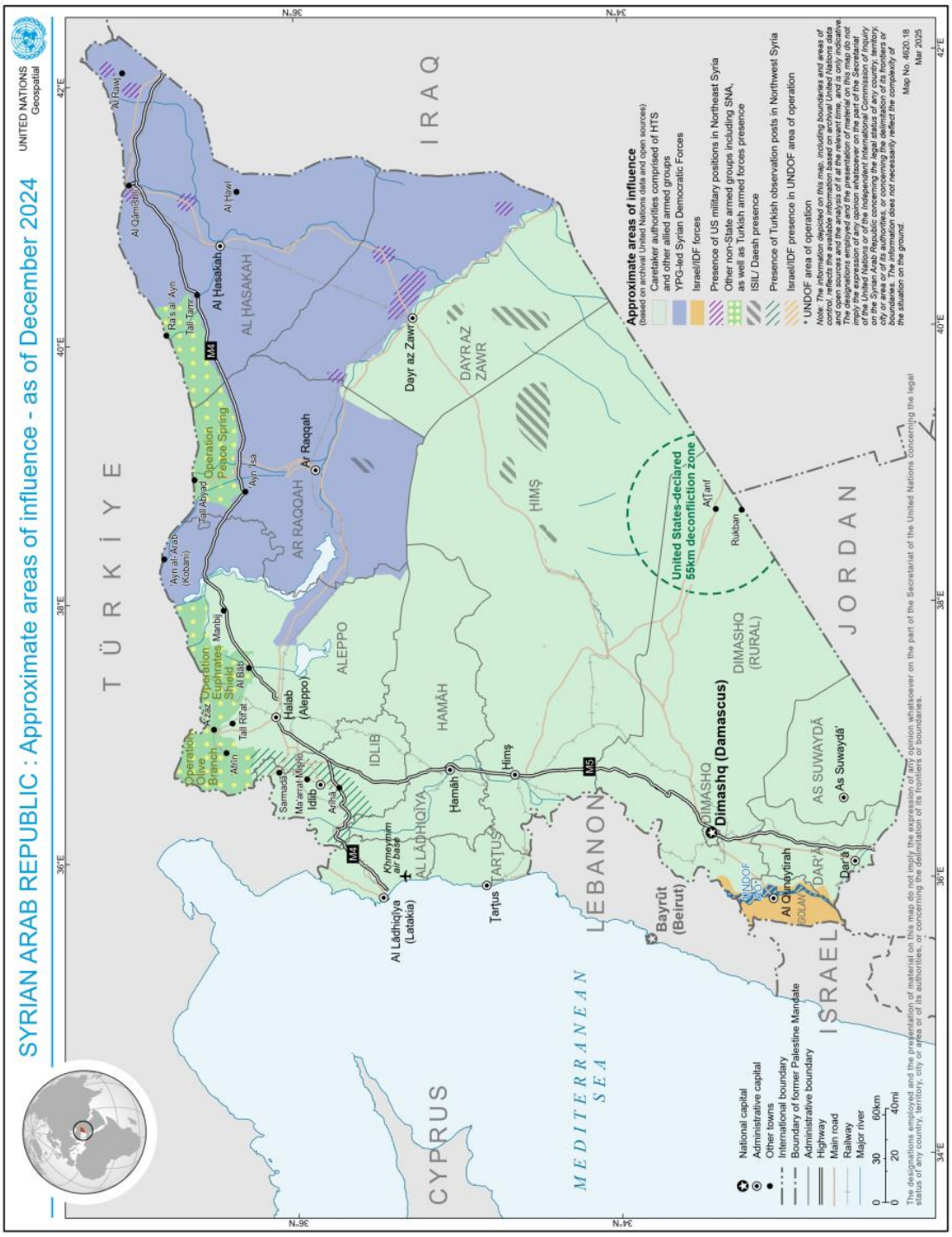

# المرفق الثالث

## البيانات الصحفية الصادرة عن اللجنة منذ أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2024

1. The Commission has issued several press releases since December, calling on the new authorities to break the cycle of violence and serious violations of human rights and humanitarian law that has affected Syria for over 14 years, and to usher in a new rights-respecting era. To ensure truth and justice for victims of such violations and to ascertain the fate of missing relatives, it has called for safeguarding and preserving documentation and evidence, including in former detention facilities and in mass graves. Syrian civil society, supported by the international community, can and must play a central in these efforts, for which a continued expansion of Syria's civic space is key. As hostilities continue in the north and north-east of the country, the Commission has also called on all parties in the conflict to protect civilians and comply with international law, and to break the destructive cycle of pillage and plunder that the Commission has previously and frequently documented in the wake of shifts in territorial control and mass displacement. It has also called on the international community to support Syrians to rebuild Syria, including by suspending sectoral sanctions imposed on the former authorities, facilitating rebuilding efforts and ensuring increased levels of humanitarian aid.

2. Links to the press releases, in reverse chronological order, are included in the below list:

**'Web of Agony': UN Commission's report unveils depths of former government's detention crimes during first decade of Syrian war**
27 January 2025
**English**

**UN Syria Commissioner underscores solidarity with the Syrian people in a first mission to Syria since the Commission's establishment**
9 January 2025
**English**

**UN Commission of Inquiry team visits Syria, welcomes encouraging signs by new authorities to engage on human rights issues, and urges protection of mass graves and evidence**
20 December 2024
**English**

**UN Syria Commission calls for protection of civilians, humane treatment of ex-combatants and the safeguarding of evidence of crimes**
16 December 2024
**English**

**Never again: UN Syria Commission urges incoming authorities to break the cycle of violence and usher in new rights-respecting era**
08 December 2024
**English**

**Brutality of past years must not be repeated, or Syria will be driven onto a new trajectory of atrocities, warns UN Commission**
03 December 2024
**English**